الوحدة رقم07: مراجعة حسابات الأصول الجارية – النقدية وما شبهها

تعتبر النقد وما شابهه من أهم عناصر الأصول الجارية لكونه يتحول إلى أي أصل آخر بسرعة، كما يعتبر من أكثر الأصول معرضة للنقص أو الاختلاس أو السرقة أو التزوير... لذا يجب على المشروع أن يتخذ الإجراءات الرقابية المناسبة حفاظا عليها بتوفر نظام رقابي فعال أكثر من غيره. أما إجراءات المراجعة يتمثل أهمها فيما يلي:

- فحص النظام الرقابي المتبع لحماية النقدية من المخاطر المعرضة لها، مع تحديد المسؤوليات والمهام المكلف بها كل عون ذا علاقة بالنقدية...
- التأكد من كفاية الصناديق الفرعية حسب متطلبات النشاط مع الزام استخدام السلفة المستديمة المنتظمة مع تسقيفها بشكل معقول من حيث القيمة والزمن.
- التأكد من إيداع المبالغ النقدية التي تفوق حاجة المشروع في الحساب الجاري البنكي أو البريدي لأنهما يوفران أكثر حماية.
- التأكد من عدم اسناد التسجيل لأمين الخزينة مع الحرص على إرفاقها بوثائق ثبوتية تحمل في طياتها التوقيع، الختم، التاريخ، المبلغ بالأرقام والحروف، الهوية..
- فحص المستند يكون اختباريا (العينات) وعلى المدقق إثبات الأرقام، التواريخ والقيم والملاحظات المسجلة... على أوراق عمل المدقق، بهدف إثبات ممارسة الحذر المهني.
- ضرورة تقديم تعويضات عن الخطر المقدمة لأمين الخزينة بمبالغ تتناسب مع حجم النقدية المسؤول عنها والمخاطر المعرضة لها.
- التأكد من توفير حاسبة مزودة بنظام المسح الضوئي لفحص الأوراق النقدية المزورة لكن في حالة تعامل المشروع بالسيولة.
- ضرورة إجراء جرد مادي دوري ومفاجئ (قبل وأثناء وبعد) تنفيذ العمليات وإثباتها في محضر رسمي يمضى من طرف المراقب وأمين الصندوق يتضمن كافة فئات النقد كمًا.
- في حالة الفائض يوضع المبلغ لمدة معينة ربما يظهر السبب فيما بعد أو يعالج على أنه إيراد استثنائي بعد استنفاد المدة اللازمة.

- في حالة العجز يجب التأكد منه كونه ناتج عن إهمال أو خطأ، وبعدها تتم تسويته إما يحمل على المشروع كعبء كلي أو جزئي أو يحمل على الأمين ليسدد أو يقتطع من أجره.
- الزامية التوقيع المزدوج على الشيكات أحدهما يكون المدير المالي، فتح الاعتمادات، تحويل العملة، ضخ الأموال لتغذية الحساب الجاري...
- الحرص على عدم إصدار شيكات مفتوحة من دون تاريخ أو مبلغ أو اسم المستفيد، كما يلزم تسجيل البيانات المدونة في الشيك على القصاصة المرفقة بجانبه في الدفتر.
- التأكد من متابعة الشيكات الواردة أو الصادرة إلى غاية تصفيتها أو معالجة المرفوضة منها بسبب عدم كفاية الرصيد، مطابقة التوقيع، خطأ في الكتابة...
- إجراء مقاربات دورية حول الحسابات الجارية حسب الكشف المرسل من طرف البنك ودفتر المتابعة في المؤسسة لتصحيح الأخطاء والتأخيرات والتجاوزات.
- الحرص على إجراء التسويات المطلوبة من المقاربة البنكية سواء كانت حسابية، كتابية مع معالجتها محاسبيا وفقا لكل حالة بهدف إظهار الرصيد الفعلي في الميزانية.
- التأكد من إلزامية التعامل بالشيكات لكونها أكثر حماية من التعامل بالنقود، مما يطلب متابعة وفحص معمق لكل أوراق الشيكات حتى منها غير المستعملة أو الملغاة.
- الاطلاع على الوثائق والدفاتر المستعملة من حيث التصميم، الخانات، الألوان، المعلومات، الترقيم بشكل آلي... لتكن ضرورة الحماية في التسجيل وقوة الإثبات.
- الحرص على متابعة الحسابات الجارية بالعملة الصعبة بعناية أكثر خاصة في تعاملات الاستيراد والتصدير، لأنه متابع بحرص من البنك المركزي، إدارة الضرائب، الجمارك..
- فحص مختلف المستندات ذات العلاقة بحسابات القيم المنقولة للتأكد من توفر أدلة الإثبات على ملكيتها للمشروع، وتوفر الحماية الكافية إذا كانت لدى الغير.
- التأكد من تسجيل القيم المنقولة من دون العمولات، الأتعاب، الرسوم غير المسترجعة..
- التأكد من صحة المعالجة المحاسبية لعملية بيع القيم المنقولة للتوظيف مبرزا النتيجة مع تقييم باقي الأوراق المالية في نهاية كل دورة لإظهارها بقيمتها الفعلية في الميزانية.